فكيف تراد العبد احترازا عنه فكلام ساقط لان القيد ليس لاخراج ذات التابع
الاعم مع وصف التابعية بل لاخراج ذات التابع الاعم لامع وصف التابعية له
والحاصل انه لاخراج الاعم والذات مع هذا الوصف ليست اعم فالجواب الذي ذكره
هذا القائل عن سوال من ان المراد بقوله رحمه الله احترازا عن التابع الاعم هو الا احترازه
عن خروجه فاظهر سقوطا قوله كما يظهر من هذه العبارة وذلك لانه لا شبهة
في ان المراد بالمحول هو المفهوم لا الذات فلا وجه لكون الحيثية للتقييد ولا
للتعليل لانه لا يجوز تقييد الشي ولا تعليله بنفسه فتعين ان يكون لبيان الاطلاق مع انه كاذب قطعا
اعني لبيان ان المراد به الماهية المجردة لا الملحوظة واذا كان كذلك كان المتبادر
اي ما خوذه مع العوارض
من العبارة في هذا المقام مفهوم التابع من حيث هو وكلا شبهة في ان النقض
بالالتزام ليس بشيء منها مفهوم التابع من حيث هو اعني ماهية المجردة بل من
حيث الوجود اعني الماهية الملحوظة وبهذا التقرير عرف اندفاع المناقضة
التي اوردها بعض الافاضل من انا لا نسلم ان المفهوم من قولنا النقض تابع من
حيث هو تابع ما ذكرت بل المفهوم ان التابع نايب للنقض لان قيد الحيثية
لبيان الاطلاق وكل مطلق ثابت لجزئية هذا او فكذلك لما عرفت من ان الحيثية
اذا كان لبيان الاطلاق كان المراد بالمطلق الماهية المجردة لا الملحوظة فيقال الانسان
من حيث هو نوع والحيوان من حيث هو جنس ولا شك ان النوعية والجنس
انما ثبتان للماهية المجردة والماهية المجردة ليست ثابتة لجزئياتها بثبوت المحمول

للوضع

برفع المطلق للتقييد او تقيدها

للموضوع اعني الاتحاد في الوجود وهو واضح قوله والاولى في بيان الاستلزام
للمطابقة اه ووجه الاولوية سلامة هذا البيان عن توجه النظر المذكور اليه
وما سبق من الاحتياج الى الدفع وتوجه الاعتراض على الدفع بان اللازم من
الدليل غير المطلوب والاحتياج ثانيا الى الدفع بان اللازم منه ملزوم للمطلوب
وسلامته عن المناقضة التي اوردها قدس سره في حواشي شرح المطالع في المقدمة
الاولى على تقدير ان يكون المراد بالتابعية هو التابعية في الوجود وفي المقدمة
الثانية على تقدير ان يكون المراد بالتابعية في القصد قال الشارح اللفظ
الدال بالمطابقة اما بوضع واحد كزيد او باوضاع متعددة كرامي الحجارة
اما ان يقصد بجزء منه ام الجزء المرتبة التسع لئلا ينتقض بالفعل كما سيجي
والمراد بالقصد هو القصد الجاري على قانون الوضع لئلا يلزم تركب زيد
اذا قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه واعلم انا ندراج لفظة القصد مستقيم
على مذهب من جعل الدلالة تابعة للارادة لان المركب ما يدل جزؤه على جزء معناه
من حيث هو كذلك والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه من حيث هو كذلك فاذا
لم يقصد بجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى لم يكن دالا فيكون مفردا كما اذا قصد
كان دالا فكان مركبا واما على مذهب من لم يجعلها تابعة للارادة واليه ذهب
في
رحمه الله وقال قدس سره ففير مستقيم لانه عنده انه مركب نظرا الى المعنى اللغة
سواء قصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى الا انما في لم يقصد دلالته

Copyright © King Saud University